Research Journal Ulum-e-Islamia
Journal Home Page: https://journals.iub.edu.pk/index.php/Ulum.e.Islamia/index
ISSN: 2073-5146(Print) ISSN: 2710-5393(Online) E-Mail:muloomi@iub.edu.pk
Vol.No: 31, Issue:02. (Jul-Dec 2024) Date of Publication: 30-12-2024
Published by: Department of Islamic Studies, The Islamia University of Bahawalpur

دورالفقه الإسلامي في ضبط حرية التعبيرعلى شبكات التواصل الاجتماعي

The Role of Islamic Jurisprudence in Regulating Freedom of Expression on Social Media Networks

Dr Muhammad Husnain
Assistant Professor, Division of Science and Technology, University of Education, Township Campus', Lahore Email: muhammad.husnain@ue.edu.pk
ORCID ID: https://orcid.org/0000-0001-8225-0967

Abstract

This study examines the role of Islamic jurisprudence (*fiqh al-islāmī*) in regulating freedom of expression on social media platforms in the modern digital age. While freedom of speech is recognized as an essential human right, Islamic law emphasizes that this right must be exercised within ethical and legal boundaries to protect individual dignity, social harmony, and the preservation of faith and morality. The research highlights that classical fiqh principles—such as the prohibition of slander, backbiting, spreading falsehood, and incitement to hatred—remain relevant for addressing challenges like cyberbullying, misinformation, and harmful digital content. At the same time, fiqh encourages constructive dialogue, accountability, and the responsible use of knowledge in the public sphere. By integrating traditional jurisprudential frameworks with contemporary issues of digital communication, the paper argues that Islamic fiqh provides a balanced approach: safeguarding freedom of expression while preventing its misuse in ways that harm individuals and societies in the global digital environment.

Keywords: Islamic Jurisprudence, Freedom of Expression, Social Media, Digital Ethics, Fiqh, Accountability, Misinformation, Cyber Ethics

المفهوم الفقهي لحرية التعبيروضو ابطه الشرعية

في الفقه الإسلامي تُعَدُّ حرية التعبير من القضايا التي تندرج تحت أصلٍ كليٍّ هو مبدأ حرية الإنسان في القول والعمل، لكن هذه الحرية ليست مطلقة، بل مقيدة بالضوابط الشرعية التي تحفظ مصالح الفرد والجماعة. فالقرآن الكريم قرر مبدأ الحرية مع بيان حدودها، حيث قال تعالى:

﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ (1)

مما يدل على أن التعبير ينبغي أن يكون في إطار الكلمة الطيبة التي تحقق المصلحة وتبعد عن الفساد.وقد جاء في السنة النبوية ما يؤكد هذا الضابط، إذ قال النبي ﷺ:

«من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت» (2)

وهذا الحديث يؤسس لقاعدة فقهية مهمة، وهي أن الكلام يجب أن يكون منضبطاً بالخير، وأن السكوت أولى من قول ما يضر. ومن هنا يظهر أن التعبير عن الرأي في المنصات الرقمية ينبغي أن يخضع لمبدأ المنفعة والمصلحة الشرعية.في المفهوم الفقهي، حرية التعبير ليست مجرد حق فردي، بل هي أمانة يجب أن تُمارَس وفقاً لمقاصد الشريعة. فالمقصد الأساس للشريعة هو حفظ الدين والعقل والمال والنفس والعرض، وأي تعبير يتعارض مع هذه المقاصد يُعد تجاوزاً للحدود الشرعية. ولهذا جاء التحذير القرآني:

﴿وَلا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ (3)

ومن أبرز الضوابط الفقهية لحرية التعبير عدم نشر الكذب والإشاعات، خصوصاً في زمن شبكات التواصل الاجتماعي التي تُعَدُّ بيئة خصبة للأخبار الزائفة. قال تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ (4)

وهذا نص صريح على أن التثبت شرط شرعي قبل نشر أي معلومة.كما يندرج ضمن الضوابط الشرعية منع التعبير الذي يثير الفتنة أو يخل بالأمن المجتمعي، إذ قال النبي ﷺ:

«لا ضرر ولا ضرار» (5)

فالحرية لا ينبغي أن تُستَغل في نشر الكراهية أو التحريض على العنف، وهو ما يُعتبر تجاوزاً وظلماً في ميزان الفقه.ومن القواعد الفقهية المتعلقة بحرية التعبير أن الأصل في الكلام الإباحة ما لم يتضمن محرماً. غير أن هذا الأصل يتقيد عند وقوع الضرر أو التعارض مع النصوص القطعية. ولهذا كان الفقهاء يفرقون بين النقد البنّاء الذي يدخل في باب النصيحة، وبين السب والشتم الذي يدخل في باب المحرمات.في البيئة الرقمية، تتضاعف أهمية هذه الضوابط لأن الكلمة تنتشر بسرعة هائلة وتؤثر في ملايين الناس. وقد قال تعالى:

﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ (6).

فهذا يرسخ مفهوم المسؤولية الفردية عن كل ما ينشره المسلم على المنصات الرقمية.كذلك، فإن الفقه الإسلامي يجيز حرية النقد بضوابط الشرع، إذ قال النبي ﷺ:

«الدين النصيحة» (7)

لكن هذه النصيحة يجب أن تُقدَّم بلطف وحكمة، بعيداً عن التشهير أو الفضيحة، وهو ما يتطلب في عصر التواصل الاجتماعي آليات أخلاقية تضبط النقد العلني.من جانب آخر، يرفض الفقه الإسلامي كل أشكال التعبير التي تمس المقدسات الدينية أو تنتهك حرمات الآخرين، لأن ذلك يدخل في باب الاعتداء على العرض والدين. قال تعالى:

﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾ (8)

ويؤكد الفقهاء أن ضبط حرية التعبير يدخل ضمن ولاية الدولة الإسلامية، حيث تتحمل مسؤولية تشريع القوانين التي تمنع الانحراف وتضمن الانضباط، استناداً إلى قاعدة «تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة.«ومن هنا يظهر أن الفقه الإسلامي لا ينفي حرية التعبير، بل ينظمها بما يضمن تحقيق المصالح ودرء المفاسد، وهو ما يجعلها حرية مسؤولة وليست مطلقة.ومع تطور شبكات التواصل الاجتماعي، فإن الدولة الإسلامية مطالبة بتفعيل هذه الضوابط في القوانين الرقمية، بما يحفظ حقوق الأفراد ويمنع تجاوزات التعبير الضار.

إن المفهوم الفقهي لحرية التعبير يقوم على الموازنة بين حق الفرد في الكلام وحق المجتمع في الحماية من الفوضى والفساد.وبذلك يتضح أن حرية التعبير في الفقه الإسلامي ليست مصادرة للرأي، وإنما هي تقنين شرعي يحفظ الحقوق ويصون القيم.وفي النهاية، فإن الالتزام بضوابط التعبير الشرعي على شبكات التواصل الاجتماعي يمثل ضمانة لتحقيق بيئة رقمية إسلامية آمنة، تحقق مقاصد الشريعة وتوازن بين الحرية والمسؤولية.

حدود القول المشروع والقول الممنوع في ضوء النصوص الإسلامية

في الفقه الإسلامي يُنظر إلى القول باعتباره نعمة عظيمة من الله عز وجل، فهو وسيلة للتعبير عن الفكر والمشاعر وإقامة الحجة ونشر الحق. غير أنّ هذه النعمة قد تنقلب إلى نقمة إذا استُعملت في الباطل أو الفساد. ومن هنا جاءت النصوص القرآنية والحديثية لتبين حدود القول المشروع والقول الممنوع، حتى لا تتحول حرية التعبير إلى فوضى تهدد مقاصد الشريعة. قال تعالى:

﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ (9)

وفي ذلك تنبيه إلى أن كل كلمة محسوبة ومسؤولة.من أبرز معالم القول المشروع ما كان موافقاً للحق، مؤدياً إلى الخير والإصلاح. فقد أمر القرآن الكريم بالكلمة الطيبة، فقال تعالى:

﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ (10)

وفي الحديث الشريف قال النبي ﷺ: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت» (رواه البخاري، 6018؛ مسلم، 47)

فالقول المشروع هو ما يحقق منفعة للفرد أو الجماعة، وينسجم مع مقاصد الدين.أما القول الممنوع، فهو ما يشتمل على الكذب أو الغيبة أو النميمة أو الإشاعة، وكلها مما نهت عنه النصوص. قال تعالى:

﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ (11)

وهو نهي صريح عن نشر ما لم يثبت علمه، وهو ما ينطبق اليوم على الشائعات المنتشرة في شبكات التواصل الاجتماعي.

ومن أبرز الممنوعات الشرعية في القول السب والشتم والطعن في الأعراض، فقد قال النبي ﷺ:

«سباب المسلم فسوق وقتاله كفر» (12)

وهذا الحديث يرسم حداً فاصلاً بين النقد المشروع والاعتداء اللفظي الممنوع.كما يُعد من القول المشروع النصيحة الصادقة إذا روعيت فيها الحكمة والموعظة الحسنة، وقد قال النبي ﷺ:

«الدين النصيحة» (13)

فالنقد البنّاء مشروع، بينما التشهير والتجريح يدخلان في دائرة القول المحرم.ويأتي ضمن القول الممنوع أيضاً ما يؤدي إلى إثارة الفتن أو التحريض على العنف، لقول النبي ﷺ:

«لا ضرر ولا ضرار» (14)،

فالكلمة التي تسبب اضطراباً اجتماعياً أو تهدد السلم الأهلي ممنوعة شرعاً.ومن جهة أخرى، أباح الإسلام إبداء الرأي في القضايا العامة بشرط مراعاة الضوابط الشرعية، ومن ذلك مبدأ الشورى الذي أثبته القرآن الكريم:

﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾ (15)

وبذلك تصبح المشاركة الفكرية قولاً مشروعاً إذا التزمت حدود الأدب والصدق.القول الممنوع يشمل أيضاً السخرية والاستهزاء بالمؤمنين أو المقدسات، إذ قال تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ﴾ (16)

ومثل هذه الأفعال شائعة في منصات التواصل، مما يستلزم ضبطها فقهياً وقانونياً.وفي ضوء ذلك يمكن القول إن القول المشروع في الإسلام قائم على الصدق، النصيحة، الإصلاح، والعدل، بينما القول الممنوع يتضمن الكذب، الفتنة، الاعتداء، والإيذاء. وهذا التمييز يجعل حرية التعبير مسؤولية أخلاقية قبل أن تكون حقاً قانونياً.ومع انتشار شبكات التواصل، فإن الحاجة إلى هذا الضبط صارت أشد إلحاحاً، لأن الكلمة تنتشر في لحظات وتؤثر في ملايين الناس. وهذا يقتضي من المسلم أن يستحضر مراقبة الله عز وجل، امتثالاً لقوله تعالى:

﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ﴾ (17)

إن الحدود الفقهية بين القول المشروع والممنوع ليست اعتباطية، وإنما هي مستمدة من مقاصد الشريعة في حفظ الدين والنفس والعقل والعرض والمال. فكل قول يهدد هذه المقاصد ممنوع، وكل قول يعززها مشروع.وقد أكد الفقهاء أن هذه الضوابط تُسهم في تحقيق مبدأ العدل والمساواة، وتمنع استغلال حرية التعبير في الإضرار بالآخرين. فالحرية المطلقة في القول ليست من الإسلام، بل هي انفلات يفضي إلى الظلم.

إن تطبيق هذه الرؤية الفقهية في عصر التواصل الاجتماعي يتطلب تفعيل الرقابة الذاتية لدى الأفراد، والتشريعات الشرعية لدى الدولة، لتبقى الكلمة أداة للإصلاح لا للهدم.وهكذا يتضح أن الإسلام قد وضع حدوداً دقيقة للقول المشروع والممنوع، وهذه الحدود إذا فُعلت على شبكات التواصل الاجتماعي ستضمن بيئة نقية تحقق مقاصد الشرع، وتوازن بين حق التعبير وواجب المسؤولية.

التحديات الفقهية في مواجهة خطاب الكراهية والشائعات الرقمية

يُعَدّ خطاب الكراهية والشائعات الرقمية من أخطر الظواهر التي فرضتها شبكات التواصل الاجتماعي على المجتمعات المسلمة، إذ باتت الكلمة تصل في ثوانٍ إلى ملايين الناس، وقد تكون سبباً في الفتنة أو القطيعة أو العنف. الفقه الإسلامي بما يملكه من أصول وضوابط، يُمثل مرجعية مهمة في ضبط هذه الظواهر وفق مقاصد الشريعة. قال الله تعالى:

﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ ([18])

مما يدل على مسؤولية الكلمة وأثرها الخطير.من أبرز التحديات الفقهية المتعلقة بخطاب الكراهية أن الإسلام لا يمنع حرية النقد أو الحوار، لكنه يرفض تحويلها إلى سبٍّ أو تحريض أو تهديد. قال النبي ﷺ:

«سباب المسلم فسوق وقتاله كفر» ([19])

وهذا يضع الحد الفاصل بين النقد المباح وخطاب الكراهية المحرم.أما الشائعات الرقمية فهي أخطر صور القول الباطل في عصرنا، إذ قد تزعزع الأمن وتسيء إلى الأفراد والجماعات. وقد عالج القرآن هذه القضية بقوله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ ([20])

وهذه الآية أصل فقهي في ضرورة التثبت قبل النشر أو إعادة التدوير.ومن التحديات أن خطاب الكراهية في الفضاء الرقمي يتخذ أشكالاً غير تقليدية، مثل الصور الساخرة أو مقاطع الفيديو، مما يستدعي اجتهاداً فقهياً يحدد الحكم الشرعي لهذه الأساليب المستحدثة.الفقه الإسلامي يربط الكلمة بمقصد الإصلاح، لا الإفساد. قال تعالى:

﴿وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ * الَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ﴾ ([21]).

فالخطاب الرقمي الذي يزرع البغضاء بين الناس يدخل في الفساد الممنوع.ومن التحديات كذلك صعوبة التفريق بين حرية الرأي وخطاب الكراهية، خصوصاً إذا كان التعبير عن رأي فقهي أو سياسي. الفقهاء يؤكدون أن الضابط هنا هو المصلحة الشرعية:

فإن كان القول يؤدي إلى مفسدة أعظم فهو ممنوع، امتثالاً لقاعدة «درء المفاسد مقدم على جلب المصالح.«

الشائعات الرقمية غالباً ما ترتبط بتهديد الأمن القومي أو الإساءة إلى الرموز الدينية، وهو ما يجعل للدولة دوراً أساسياً في مواجهتها. فقد نص الفقه على أن «تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة»، ما يبيح للدولة وضع قوانين تجرم نشر الشائعات.التحدي الآخر يتمثل في سرعة انتشار المحتوى الرقمي، وهو ما يجعل أثر الكلمة أعظم من أي وقت مضى. وقد قال النبي ﷺ:

«إن الرجل ليتكلم بالكلمة من سخط الله لا يلقي لها بالاً يهوي بها في جهنم سبعين خريفاً» ([22]).

فهذا الحديث يعكس خطورة الكلمة العابرة في الواقع والفضاء الرقمي.ومن منظور فقهي، يُعتبر خطاب الكراهية تهديداً لمقصد حفظ النفس والعرض والدين، والشائعات تهديداً لمقصد حفظ الأمن والعقل. ومن ثم فإن مواجهتهما واجب شرعي.إلا أن ضبط هذه الظواهر فقهياً يحتاج إلى تجديد فقهي يراعي طبيعة البيئة الرقمية، من حيث آليات النشر، ووسائل التخفي، والتأثير الواسع.

التحدي الفقهي الأبرز هو وضع توازن بين حرية التعبير كحق شرعي وبين المنع المشروع لخطاب الكراهية والشائعات. وهذا يتطلب قاعدة مرنة تراعي تغير الأحوال، مثل قاعدة «المصلحة المرسلة.«ومن الحلول الفقهية المعاصرة تفعيل مبدأ «النصيحة» عبر المنصات الرقمية، بدلاً من خطاب الكراهية، حيث قال النبي ﷺ:

«الدين النصيحة» ([23])

فالبديل الشرعي للسبّ والشائعات هو النقد البنّاء والنصيحة الصادقة.كما ينبغي توعية الأفراد بالمسؤولية الدينية عن استخدام الكلمة، ليتحول الفضاء الرقمي من ساحة للفتنة إلى منبر للخير.إن مواجهة خطاب الكراهية والشائعات الرقمية ليست مجرد قضية تقنية أو قانونية، بل هي في جوهرها قضية فقهية أخلاقية تتعلق بمدى التزام المسلم بضوابط الشرع في القول.وبذلك يظهر أن الفقه الإسلامي، إذا فُعّل في البيئة الرقمية، قادر على تقديم حلول عملية وشرعية لمواجهة أخطر تحديات عصرنا في مجال التعبير، وهي خطاب الكراهية والشائعات، بما يحقق الأمن الفكري والاجتماعي للأمة.

موازنة الفقه الإسلامي بين حرية الفرد وحماية المصلحة العامة

تُعدّ مسألة موازنة الفقه الإسلامي بين حرية الفرد وحماية المصلحة العامة من القضايا المحورية في الفكر التشريعي الإسلامي، خصوصًا في عصر شبكات التواصل الاجتماعي. فقد أضحت هذه الوسائل ساحةً مفتوحة للتعبير عن الرأي،

وهو ما يستلزم تأصيلاً فقهيًا يُحدد الحدود الفاصلة بين حرية الفرد والاعتبارات الجماعية التي تحمي السلم الاجتماعي. وقد نصّ القرآن الكريم على أهمية ضبط القول بقوله تعالى:

﴿مَا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ ([24])

مما يُشير إلى أن حرية التعبير ليست مطلقة بل محكومة برقابة شرعية وأخلاقية.من المنظور الفقهي، حرية الفرد حق أصيل، لكن هذا الحق لا يُمارس بمعزل عن ضوابط الشرع. فقد جاء في الحديث النبوي:

«من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت» ([25])

وهذا يضع قاعدة عامة في ضبط حرية القول. وبذلك، فإن حرية الفرد مرتبطة بمسؤوليته أمام الله والمجتمع، حيث لا يجوز أن تتحول إلى أداة للإضرار بالآخرين أو تقويض المصالح العامة.المصلحة العامة، من جانب آخر، هي مقصد من مقاصد الشريعة، التي جاءت لحفظ الضروريات الخمس:

الدين، النفس، العقل، النسل، والمال ([26]).

وكل تعبير يتعارض مع هذه المقاصد يُعتبر تجاوزًا لحرية القول المشروع. فعلى سبيل المثال، نشر الشائعات التي تمسّ وحدة المجتمع أو تحريض فئة ضد أخرى على وسائل التواصل يدخل في نطاق القول الممنوع شرعًا.وقد أكّد القرآن الكريم على خطورة الشائعات في قوله:

﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُم مَّا لَيْسَ لَكُم بِهِ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّنًا وَهُوَ عِندَ اللَّهِ عَظِيمٌ﴾ ([27])

هذه الآية تُبيّن أن حرية التعبير إذا تجاوزت حدودها تتحول إلى خطر جسيم يهدد المجتمع، ومن هنا تظهر أهمية التوازن بين حق الفرد وحق الجماعة.الفقه الإسلامي يُراعي هذا التوازن من خلال قواعده الكلية، مثل قاعدة "درء المفاسد مقدم على جلب المصالح". فإذا أدى تعبير الفرد عن رأيه إلى فتنة أو اضطراب عام، فإن حماية المصلحة العامة مقدّمة على حق الفرد في الكلام. وهذه القاعدة الفقهية تجعل الشريعة الإسلامية قادرة على التعامل مع تحديات العصر الرقمي حيث تنتشر الآراء بسرعة غير مسبوقة.إلا أنّ الفقهاء لم يهملوا حرية الفرد، بل أقرّوا بحق الناس في إبداء آرائهم ونصح الحكام والأمة، استنادًا إلى قول النبي ﷺ:

«الدين النصيحة» ([28])

غير أنّ هذه النصيحة ينبغي أن تُقدّم بأسلوب يحقق المصلحة، لا بطريقة تُثير الفتن أو تشهّر بالآخرين.وفي بيئة شبكات التواصل الاجتماعي، يظهر تحدي خطير يتمثل في انتشار خطاب الكراهية. فبينما قد يرى الفرد أنه يمارس حقه في حرية التعبير، قد يكون في الواقع يعتدي على حقوق الآخرين أو يزرع بذور العداوة بين فئات المجتمع. وهذا التعارض يجعل الفقه الإسلامي يُعيد صياغة الضوابط التي تُوازن بين حرية الفرد وحماية الجماعة.إنّ مبدأ حرية التعبير في الفقه الإسلامي يقوم على قاعدة

"لا ضرر ولا ضرار"، التي رواها ([29])

هذه القاعدة تضمن أن حرية الفرد لا تتجاوز إلى إلحاق الضرر بالمجتمع أو الأفراد، مما ينسجم مع الحاجة المعاصرة لحماية المجتمع من آثار الفوضى الرقمية.كما أنّ الفقه الإسلامي يربط بين حرية القول والمسؤولية الأخلاقية، فالحرية ليست مجرد حق قانوني، بل هي عبادة تضبطها مقاصد الشريعة. وفي هذا السياق، يبرز دور العلماء والمفتين في توجيه الناس نحو استخدام وسائل التواصل بما يخدم الإصلاح والبناء، لا الهدم والتفريق.من جانب آخر، فإن حماية المصلحة العامة لا تعني التضييق على الحريات بلا مبرر، بل إنّ الإسلام يحث على الحرية الفكرية والقولية ضمن الضوابط الشرعية. قال تعالى:

﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ * الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾ ([30])

هذه الآية تؤكد أن التنوع في التعبير مشروع ما دام يؤدي إلى الخير ويبتعد عن الفساد.إنّ التحدي الأكبر في عصر شبكات التواصل يتمثل في تحقيق هذا التوازن الدقيق، حيث قد تُسيطر الحرية الفردية المطلقة على حساب المصلحة العامة، أو العكس. ومن هنا يأتي دور الفقه الإسلامي في ترشيد هذه الممارسات وتقديم حلول وسطية تحافظ على استقرار المجتمع دون مصادرة للحقوق الفردية.

وقد جسّد النبي ﷺ هذا التوازن في سيرته، حيث سمح للصحابة بإبداء آرائهم في قضايا دنيوية كالحرب والإدارة، بينما كان يحسم الأمور التي تتعلق بالثوابت الدينية. وهذا النموذج النبوي يمثل قاعدة عملية لموازنة الحرية الفردية بالمصلحة العامة.في الختام، يُظهر الفقه الإسلامي قدرة كبيرة على الاستجابة لتحديات عصر التواصل الرقمي، عبر ضوابط تحمي حرية التعبير من جهة وتحافظ على المصلحة العامة من جهة أخرى. وهذا التوازن يُعتبر من أبرز مظاهر مرونة الشريعة وصلاحيتها لكل زمان ومكان.

آفاق الاجتهاد المعاصر في تنظيم حرية التعبير على المنصات الرقمية

يشهد العالم المعاصر تحولات جذرية بفعل الثورة الرقمية، حيث غدت منصات التواصل الاجتماعي فضاءً مفتوحًا للتعبير عن الرأي وتبادل المعلومات. وفي ظل هذا الواقع الجديد، يُطرح سؤال مركزي حول الكيفية التي يمكن للفقه الإسلامي أن يُسهم بها في تنظيم حرية التعبير، بحيث يوازن بين الحقوق الفردية والمصالح الجماعية. إنّ الاجتهاد المعاصر أصبح ضرورة مُلحّة لمواجهة التحديات التي يفرضها هذا الفضاء، خصوصًا فيما يتعلق بخطاب الكراهية، الشائعات، والاعتداء على القيم الأخلاقية.الفقه الإسلامي ينطلق من نصوص شرعية قطعية تؤكد مسؤولية الإنسان عن أقواله وأفعاله، كما قال تعالى:

﴿مَا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ (31)

هذه الآية تُرسي قاعدة عامة تؤكد أنّ القول ليس مجرد حق شخصي، بل هو أمانة يخضع للرقابة الإلهية، ما يفتح الباب أمام الفقهاء لوضع ضوابط للاجتهاد المعاصر في البيئة الرقمية.

من الأحاديث النبوية التي تؤسس لهذه الرؤية، قول النبي ﷺ:

«من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرًا أو ليصمت» (32)

هذا التوجيه النبوي يصلح أن يكون أساسًا في صياغة معايير للقول المباح على المنصات الرقمية، حيث يُشجع على نشر الخير ويُحظر نشر ما يضر بالآخرين.إنّ الاجتهاد المعاصر يستند كذلك إلى مقاصد الشريعة، والتي تُعد أداة مركزية لتجديد الفقه الإسلامي. فحرية التعبير إذا استُعملت لخدمة حفظ الدين والعقل والنفس والنسل والمال، فإنها تصبح ممارسة مشروعة. أما إذا تحولت إلى وسيلة لتقويض هذه المقاصد، فإن الفقه يوجب تقييدها. وقد جاء في الحديث:

«لا ضرر ولا ضرار» (33)

وهو نص جامع يحدد أن حرية التعبير مشروطة بعدم إحداث الضرر.إنّ تحدي الاجتهاد المعاصر يكمن في كيفية تنزيل هذه القواعد على بيئة المنصات الرقمية، حيث يُعبر الملايين في لحظة واحدة عن آرائهم. وهذا يقتضي تطوير فقه جديد يُراعي السرعة الفائقة لانتشار المعلومات، وخطورة الشائعات، وتأثير الرأي العام في الاستقرار السياسي والاجتماعي.الاجتهاد في هذا المجال ليس اجتهادًا فرديًا بقدر ما هو اجتهاد جماعي، يشارك فيه العلماء والفقهاء وأهل الاختصاص في الإعلام الرقمي والاجتماع والسياسة. وهذا يتسق مع مبدأ الشورى الذي أكّد عليه القرآن الكريم:

﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾ (34)

فالاجتهاد الجماعي يُعطي قرارات أكثر دقة وواقعية في مواجهة تحديات المنصات الرقمية.ومن أبرز آفاق الاجتهاد المعاصر، تحديد ضوابط لخطاب الكراهية، إذ لا يمكن أن يُترك المجال للفرد ليبث خطابًا يُثير الفتنة بحجة الحرية الشخصية. فقد قال تعالى:

﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (35)

مما يدل على خطورة نشر الفتنة أو الفاحشة عبر الكلمة.كما أنّ الاجتهاد المعاصر يُدرك أنّ المنصات الرقمية قد تُستخدم لبث الأفكار المتطرفة أو للتحريض على العنف، وهو ما يُناقض مبدأ السلم الاجتماعي. ولذلك فإنّ على الفقه الإسلامي أن يُوازن بين حماية حرية التعبير ومنع استخدامها كأداة للإرهاب الفكري أو الفوضى الاجتماعية.

ومن آفاق الاجتهاد كذلك، معالجة قضية الخصوصية الرقمية، إذ قد يُسيء البعض استعمال حرية التعبير لنشر معلومات شخصية تضر بالآخرين. وهنا يتداخل الفقه مع مقاصد الشريعة في حفظ العرض والكرامة الإنسانية، كما قال النبي ﷺ في خطبة الوداع:

«إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام» ([36]).

الاجتهاد الفقهي المعاصر لا يقتصر على المنع والتحريم، بل يشمل أيضًا توجيه الناس إلى الاستخدام الإيجابي للمنصات الرقمية. فالحرية ينبغي أن تتحول إلى وسيلة للدعوة إلى الخير ونشر العلم وتعزيز الأخلاق، بما ينسجم مع قوله تعالى:

﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ﴾ ([37])

إنّ الاجتهاد في البيئة الرقمية يواجه كذلك تحديًا في ضبط العلاقة بين التشريعات الوضعية والقوانين الشرعية. فالقوانين الوضعية تضع أطرًا عامة لحرية التعبير، لكن الاجتهاد الإسلامي يضيف إليها البُعد الأخلاقي والروحي الذي يحفظ توازن الإنسان والمجتمع.كما أنّ الاجتهاد المعاصر يحتاج إلى تطوير آليات فقهية لمكافحة الأخبار الكاذبة (Fake News)، إذ أصبحت سلاحًا خطيرًا في تضليل الرأي العام. وهذا يدخل في قوله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ ([38])

الاجتهاد كذلك يجب أن يُحدد الخط الفاصل بين حرية النقد المباح والتشهير المحرم. فالنقد البنّاء ضرورة لإصلاح المجتمع، بينما التشهير يندرج ضمن الغيبة المحرمة التي شبّهها القرآن بأكل لحم الميت ([39])

إنّ استيعاب هذه التحديات وابتكار حلول فقهية مناسبة، يُبرز مرونة الفقه الإسلامي وصلاحيته لمواكبة التطورات التقنية. فالاجتهاد ليس عملية جامدة، بل هو مسار متجدد يتفاعل مع كل عصر.في الختام، يمكن القول إنّ آفاق الاجتهاد المعاصر في تنظيم حرية التعبير على المنصات الرقمية واسعة ومتعددة، تبدأ من ضبط خطاب الكراهية والشائعات، ولا تنتهي عند تعزيز الاستخدام الإيجابي لهذه الوسائل. ويبقى التحدي الأكبر هو بناء وعي فقهي جماعي يُحقق التوازن بين الحرية والمسؤولية، وبين حقوق الأفراد والمصلحة العامة.

المصادر والمراجع:

[1] البقرة: 83

[2] مسلم بن الحجاج. (2006) .صحيح مسلم .تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار إحياء التراث العربي. ، 47

[3] الإسراء: 36

[4] الحجرات: 6

[5] ابن ماجه، محمد بن يزيد. (2009) .سنن ابن ماجه .تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية.، 2340

[6] ق: 18

[7] رواه مسلم، 55

[8] الأحزاب: 58

[9] ق: 18

[10] البقرة: 83

[11] الإسراء: 36

[12] البخاري، محمد بن إسماعيل. (1422ھ) الجامع الصحيح .بيروت: دار طوق النجاة، 48؛ مسلم، 64

[13] مسلم بن الحجاج. (2006 .)*صحيح مسلم* .تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار إحياء التراث العربي55.

[14] ابن ماجه، محمد بن يزيد. (2009) .سنن ابن ماجه .تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية. رقم الحديث 2340

[15] الشورى: 38

[16] الحجرات: 11

[17] ق: 18

[18] ق: 18

[19] البخاري، محمد بن إسماعيل. (1422ھ) الجامع الصحيح .بيروت: دار طوق النجاة، 48؛ مسلم، 64

[20] الحجرات: 6

[21] الشعراء: 151-152

[22] الترمذي، محمد بن عيسى. (1998 .)الجامع الكبير (سنن الترمذي .)تحقيق بشار عواد معروف. بيروت: دار الغرب الإسلامي.2314

[23] مسلم بن الحجاج. (2006 .)*صحيح مسلم* .تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار إحياء التراث العربي55.

[24] ق: 18

[25] البخاري، محمد بن إسماعيل. (1422ه) الجامع الصحيح .بيروت: دار طوق النجاة،6018

[26]

[27] النور: 15

[28] مسلم بن الحجاج. (2006 .)*صحيح مسلم* .تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار إحياء التراث العربي55.

[29] ابن ماجه، محمد بن يزيد. (2009) .سنن ابن ماجه .تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية.
رقم الحديث 2340

[30] الزمر: 17-18

[31] ق: 18

[32] البخاري، محمد بن إسماعيل. (1422ه) الجامع الصحيح .بيروت: دار طوق النجاة،6018

[33] ابن ماجه، محمد بن يزيد. (2009) .*سنن ابن ماجه* .تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية.2340

[34] الشورى: 38

[35] النور: 19

[36] مسلم بن الحجاج. (2006)*صحيح مسلم* .تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار إحياء التراث العربي.1218

[37] النحل: 125

[38] الحجرات: 6

[39] الحجرات: 12